

أخبار قصيرة

مساعد وزير الخارجية يصل إلى الرياض

وصل نائب وزير الخارجية لشؤون الدبلوماسية الاقتصادية مهدي صفري إلى الرياض، أمس الأحد، للمشاركة في الاجتماع الخاص للمنتدى الاقتصادي العالمي. وكان في استقباله صباح الأحد، سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية لدى الرياض علي رضا عنابي في مطار الرياض. ويشترك صفري، في الاجتماع الخاص للمنتدى الاقتصادي العالمي تحت شعار "التعاون الدولي والتنمية والطاقة" الذي سيعقد في السعودية بحضور رؤساء الدول وصناع السياسات الاقتصادية من مختلف دول العالم. والهدف من هذا الاجتماع هو إيجاد حلول للتحديات العالمية المتعلقة بالقضايا الإنسانية وتغير المناخ والقضايا الاقتصادية.



«إيران إكسبو» ساحة لعرض القدرات الصناعية

قال وزير الصناعة والمناجم والتجارة: إن معرض "إيران إكسبو ٢٠٢٤" سيكون ساحة لعرض القدرات الصناعية والتكنولوجية التي تمتلكها إيران. وأوضح عباس علي آبادي، أمس الأحد، التقدم الصناعي والتكنولوجي الذي تحظى به المنتجات الإيرانية قد أشار دهشة التجار الأجانب الذين يزورون معرض "إيران إكسبو" وأردف: علينا أن نعرض المنتجات الإيرانية التي تتميز بالجودة الصناعية والتكنولوجية للدول الأجنبية، ونحن مستعدون أيضاً لإحياء العلاقات التجارية والاقتصادية مع مختلف دول العالم. وتابع: لتحقيق شعار العام علينا أن نوسع قاعدة أسواق التصدير وسنؤثر تنظيم معارض مثل معرض إكسبو هذا في زيادة الطلب وتوسيع قاعدة أسواق التصدير.



إيران تستورد ٤٩ ألف طن من القهوة خلال عام

إستوردت إيران خلال عام ٢٠٢٣ نحو ١٤٨ مليون دولار من البن، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٧٥٪. وبحسب تقرير العلاقات العامة للجمارك الإيرانية، بلغ وزن القهوة المستوردة خلال هذه الفترة ٤٩ ألف طن، أي بزيادة قدرها ٤٨/٥٥٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. ويشير هذا التقرير إلى أنه في عام ٢٠٢٣، كانت الإمارات وفيتنام والهند وبنغلاديش وأوغندا هي الدول الخمس الكبرى التي قامت إيران بشراء البن منها. مضيفاً: إن ٩٥٪ من قيمة القهوة المستوردة للبلاد تتم عبر الدول الخمس المذكورة. وبحسب هذا التقرير، استحوذت الإمارات على ٥٢/٨٩٪ من حصة واردات إيران من القهوة من حيث القيمة بقيمة ٧٨ مليون دولار. ويضيف هذا التقرير: تم تخلص حوالي ٨٢٪ من وزن وقيمة واردات البن عبر جمارك الشهيد رجائي، ومشهد، وبوشهر، وبندر لانش، وطهران.



خطا إيرانية - عراقية ثنائية لتطوير التعاون التجاري

مع العراق وإحجامهم عن تطوير العلاقات.

في الحالة الأولى، أطلق القطاع الخاص الإيراني طرقه المبتكرة منذ سنوات طويلة؛ لكن منذ منتصف العام الماضي، ومع انخفاض قيمة العملة في العراق، واجهت تجارة إيران عن طريق محال الصرافة تحدي زيادة السعر النهائي. ورغم أن الكثيرين قد بدأوا يترحمون على خط الصادرات الإيراني - العراقي حينها، إلا أن التشاور على رأس الحكومة استطاع أن يساعد التجار على عبور هذا المعبر الصعب.

وفي مقابلة صحفية، قال نائب وزير الصناعة رئيس منظمة تنمية التجارة مهدي ضيغي: تعتبر تركيا أقدم منافس لإيران في السوق العراقية، والتطورات المتعلقة بالحصة السوقية في المنافسة مع تركيا ليست بالأمر الجديد؛ لكن مع مطلع العام الجديد ٢٠٢٤ حدثت مشاكل في سوق التصدير الإيرانية بسبب أحداث العملة العراقية، والتي يتم حلها تدريجياً من خلال الإجراءات والمشاورات الحكومية.

وأكد ضيغي: أراد رئيس الجمهورية أن يتعامل بسرعة مع المسائل التي نشأت بالنسبة لسوق الصادرات الإيرانية في العراق، حيث التقى وفداً رفيع المستوى يرافقه وزير الخارجية رئيس الوزراء العراقي خلال زيارة للعراق، وتناولوا الحلول لهذا الموضوع.

ويقدر ضيغي أن "إيران لن تخسر سوق التصدير العراقي، وقريناً سيتم تنفيذ اتفاقية تجارية شاملة بين البلدين بهدف زيادة قيمة التجارة الثنائية إلى ٢٠ مليار دولار، مما سيؤدي أيضاً إلى إزالة الهوامش الحالية".

وأكد نائب وزير الصناعة أن "تركيا كانت وستظل منافساً لإيران في السوق العراقية"، وقال: من الطبيعي أنهم يحاولون أن يكون لهم حضور أقوى في السوق العراقية، وسننفذ خططنا على أساس المنفعة المتبادلة.

ومنذ العام الماضي، بدأت جهود كبيرة للاستثمار المشترك بين القطعتين الخاص في إيران والعراق، والغرض منه هو جلب تجارة إيران والعراق إلى الطريق الثاني، وتحقيق التوازن في التبادلات بين البلدين. وإذا حدث ذلك، فإن التجارة بين البلدين يمكن أن تصل إلى أرقام أعلى مثل ٢٠ مليار دولار.

حصة كبيرة من التجارة مع العراق، بشكل مباشر أو غير مباشر، تخصص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، من الدفینات الزراعية إلى شركات التصنيع الصغيرة

أكبر شريك تجاري لإيران، غير أن الجزء الأكبر من التجارة البالغة ٩/٨ مليار دولار مع هذا البلد لا علاقة لها بالنفط.

والنقطة الأخرى هي أن حصة كبيرة من التجارة مع العراق، بشكل مباشر أو غير مباشر، تخصص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، من الدفینات الزراعية إلى شركات التصنيع الصغيرة، وتعزيزها يساعد على تحسين الوضع الحقيقي للشركات.

حل تحديات التصدير إلى العراق يواجه سوق التصدير الإيراني في العراق عدة تهديدات خطيرة. أولاً العقوبات المصرفية والاقتصادية التي فرضها الغرب والولايات المتحدة. ثانياً منافس قوي مثل تركيا. وثالثاً التجارة الأحادية الجانب

من قبل تجار القطاع الخاص، كما أن حصة السلع المصنعة ذات القيمة المضافة العالية مرتفعة. وعليه، فإن أهمية التجارة مع العراق أكبر من أهمية الإمارات، التي تبلغ قيمة تجارتها مع إيران ثلاثة أضعاف قيمة تجارتها مع العراق، لماذا؟ لأن الإمارات قاعدة تجارية لإيران. وبالنظر للحظر الأجنبي، فقد وجدت مكاناً مهماً في التجارة مع إيران، فيما أصبح العراق شريكاً استراتيجياً لتجارة إيران من خلال التبادلات المباشرة وغير الوسيطة.

وتشير مراجعة إحصاءات التجارة الخارجية لإيران عام ٢٠٢٣ إلى أنه من بين الشركاء التجاريين الخارجيين الأربعة الأوائل لإيران، فإن الميزان التجاري للبلاد بدون النفط سلبي مع الصين والإمارات وتركيا وإيجاي مع العراق. في الواقع، يعد العراق

ولا تعد قضية استهداف ٢٠ مليار دولار للتجارة بين إيران والعراق حدثاً جديداً، فهذا الأمر طرح مسبقاً في عام ٢٠١١. وحتى في عام ٢٠١٨، عندما تفوق العراق على الصين من حيث الواردات من إيران وأصبح أكبر عميل لها، كان يعتقد أن حلم زيادة التجارة الثنائية إلى ٢٠ مليار دولار سيتحقق قبل عام ٢٠٢١؛ لكن تحقيق هذا الهدف لا يعتمد فقط على شراء البضائع الإيرانية من العراق، بل يجب أيضاً مراعاة آليات المنافسة في السوق العراقية، وحاجة البلاد إلى توازن تجاري وتحديد عواقب العقوبات الغربية القمعية.

أهمية العراق بالنسبة لإيران تمت مناقشة أهمية العراق بالنسبة لإيران من عدة وجهات نظر. أولاً تتم التجارة مع هذا البلد بشكل رئيسي

الوفاق/وكالات- شدد نائب وزير الصناعة والمناجم والتجارة على أهمية السوق العراقية، قائلاً: إن إزالة العقبات من أمام الصادرات إلى العراق هي إحدى الأمور التي أكد عليها رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وأن الخطط الثنائية جارية لتطوير التعاون.

ويعد العراق أحد أهم الشركاء التجاريين لإيران، فهو بحاجة إلى إيران في العديد من الجوانب. ولهذا السبب، فتح البلدان حساباً خاصاً لتنمية التبادلات وبرنامجاً لزيادة قيمة التجارة الثنائية بنسبة ١٠٠٪ إلى ٢٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٧؛ لكن إيران ليست التاجر الوحيد الموجود في السوق العراقية، ولهذا الغرض عليها أن تنافس تركيا، باعتبارها المنافس الأقدم، وحتى الصين والسعودية.

وذكر الرئيس التنفيذي لشركة الكهرباء الوطنية: أنه من الممكن لمستثمري القطاع الخاص تصدير الكهرباء من خطوط نقل الكهرباء الحالية بقدرة تصل إلى ٣٠٠ ميغاواط (٥٠٠ ميغاواط إلى ١٠٠٠ ميغاواط) إلى أفغانستان، ٥٠ ميغاواط إلى العراق، ١٠٠ ميغاواط إلى تركيا؛ يمكن للمستثمرين تصدير احتياجاتهم من الكهرباء إلى هذه البلدان لمدة ٨ أشهر، وتزويد السوق المحلية في إيران بالكهرباء خلال الأشهر الأربعة المتبقية.

الدول إلى ٥٠٠ ميغاواط. وأكد أن تبادل الكهرباء مع دول الجوار يمكن أن يساعد حتى في حل عجز الكهرباء في فصل الصيف من خلال الواردات. وأوضح في هذا الشأن: نواجه عجزاً في الكهرباء في الأشهر الأربعة الحارة من العام؛ لكن يمكننا التصدير في الأشهر الثمانية المتبقية، هذا التبادل للكهرباء سيساعد بالتأكيد على حل العجز في الصيف، أي أننا نستورد الكهرباء في الصيف ونصدر الكهرباء في الفترات التي لا يكون لدينا فيها نقص.

والجانب التركي، تم على أساسها وضع البروتوكولات الفنية بحيث تأخذ الخطة شكلاً تنفيذياً وتنفذ بالشكل المناسب. بشكل عام، المشروع الكالتي، يتم أولاً تصدير الكهرباء إلى تركيا ومن ثم عبر هذه الدولة إلى الدول الأوروبية. وأردف مشهدي: تشير التحقيقات إلى أن ثمة قدرة على تبادل الكهرباء مع دول الجوار بحجم يصل إلى ٦٠٠ ميغاواط؛ لكن من خلال الخطوط الجديدة التي ندرسها في الخطط المستقبلية يمكن زيادة إمكانية تبادل الكهرباء مع هذه

قال الرئيس التنفيذي لشركة الكهرباء الوطنية: إن إيران قادرة على تصدير الكهرباء إلى أوروبا عبر تركيا بمشاركة شركات القطاع الخاص الناشطة في أسواق الكهرباء الإقليمية. وذكر مصطفي رحبي مشهدي، أمس الأحد، "ليس لدينا حدوداً مشتركة مع أوروبا؛ لكن يمكننا الاستعانة بتركيا لتبادل ٦٠٠ ميغاواط مع الكهرباء مع أوروبا". وأضاف: في هذا الصدد، تم التوقيع على بروتوكول واتفاقية بين شركة إدارة شبكة الكهرباء الإيرانية



بمشاركة شركات القطاع الخاص

إيران قادرة على تصدير الكهرباء إلى أوروبا عبر تركيا

ارتفاع إنتاج إيران من النفط بمقدار ٥٠٠ ألف برميل يومياً

إلى ٣/٢ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٢٤. كما ارتفع إنتاج إيران من الغاز من ما يعادل ٤/٨ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٢٢ إلى ما يعادل ٥/١ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٢٣.

وبحسب صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يرتفع الرقم بمقدار ٣٠٠ ألف برميل يومياً ليصل إلى ما يعادل ٥/٤ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٢٤. وصدرت إيران ١/٤ مليون برميل من النفط يومياً في عام ٢٠٢٣، مما يشير إلى زيادة قدرها ٥٠٠ ألف برميل مقارنة ببيانات صادرتها النفطية في العام السابق. ومن المتوقع أن يضاف في العام الحالي ١٠٠ ألف برميل إضافية إلى صادرات إيران النفطية، ليصل رقمها إلى ١/٥ مليون برميل يومياً.

أظهرت الإحصائيات الجديدة الصادرة عن صندوق النقد الدولي أن إنتاج إيران من النفط في عام ٢٠٢٣ شهد زيادة قدرها ٥٠٠ ألف برميل يومياً مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى ٣/١ مليون برميل يومياً.

وسجل قطاع النفط في الاقتصاد الإيراني نمواً ملحوظاً بنسبة ١٥٪ في عام ٢٠٢٣. وعلى مدى السنوات الثلاث من ولاية آية الله إبراهيم رئيسي، شهد هذا القطاع نمواً مزدوج الرقم، وبالتالي شهد قطاع النفط نمواً بنسبة ١٠/١٪ و ١٠٪ و ١٥٪ على التوالي في الأعوام ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣. ومن المتوقع أن يرتفع إنتاج إيران من النفط بمقدار ١٠٠ ألف برميل يومياً مرة أخرى، ليصل

طهران وكاراكاس تتفان حول تطوير التعاون في مجال النقل

تباحث وزير النقل الكوي ادواردو رودريغز، مع وزير الطرق والتنمية العمرانية الإيراني مهرداد بذرباش، حول تطوير التعاون الثنائي في مجالات النقل السككي والجوي والبحري. وأفادت وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء "إرنا"، إن اللقاء بين الوزيرين الإيراني والكوي، جرى يوم السبت في طهران في مبنى وزارة الطرق والتنمية العمرانية بطهران. وفي تصريحه حول نتائج هذا اللقاء، نوه وزير الطرق الإيراني إلى إجراء مباحثات جيدة مع الجانب الكوي، والتي دارت في إطار محاورها الرئيسية، حول القضايا المتفق عليها المتعلقة بالتعاون الجوي والبحري بين طهران وكاراكاس. وأوضح بذرباش إن وزير النقل الكوي وقع إتفاقية مع شركة "فاكن بارس لإنتاج عربات

القطارات" تنص على قيام الأخيرة بتوريد قطع الغيار وأيضاً صيانة العربات في كوبا. وأشار بذرباش إلى رغبة وزير النقل الكوي في الاستفادة من طاقات الموانئ والملاحة البحرية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية في مجال تصدير ونقل منتجات بلاده؛ مبيناً أن الجانبين توصلا إلى إتفاق بهذا الشأن، وتقرر على أثره إجراء زيارة تفقدية لطاقت عدد من موانئ البلاد. من جانبه، أعلن وزير النقل بجمهورية كوبا، إن الهدف من زيارته للجمهورية الإسلامية الإيرانية هو متابعة التوافقات ووثائق التعاون السابقة بين البلدين، وأيضاً التخطيط لتبني مشاريع مشتركة جديدة. وأكد ادواردو رودريغز دافياً على ضرورة متابعة الإتفاقات التي توصل إليها الجانبان بدافع كبير وفي أفضل شكل ممكن.